

The dialectical relationship between inflation and bankliquidity A standard study of the case of Algeria during the period 2001 – 2019

-Mrezague Fatiha Habali¹: Doctorant, ZianAchor University, Djelfa, Algeria

-Alla Mohamed²: Lecturer professor (A), ZianAchorUniversity, Algeria

Received: 26/02/2022

Accepted: 29/04/2022

Published: 10/06/2022

Abstract:

This article seeks to address, highlight and learn the dialectical relationship between the rate of inflation and bank liquidity for the period from 2001 to 2019 in Algeria, where the reality of bank liquidity and inflation in Algeria was reviewed, and the solutions proposed by the Bank of Algeria to reduce liquidity and control inflation rates, and the study was an approved standard in it on the E-views10 program. This study showed that there is an effect of bank liquidity on inflation rates, and to achieve this goal we relied on both the variable bank liquidity BL and the ARDL model, where the independent variable is bank liquidity and the dependent variable is inflation INF, and here it can be said that there is a co-integration and causal relationship between Inflation and bank liquidity, and there is a long-term relationship between bank liquidity and inflation, that is, we accept the null hypothesis that there is an important and moral statistically significant relationship between bank liquidity and inflation in Algeria during the study period, and we refer here to the existence of a significant effect of the liquidity variable on inflation and the result we reached It is the direct relationship between inflation and liquidity.

Key words: BankLiquidity, Inflation, ARDL model, Algeria.)

Jel Codes Classification : E31, E52, C57.

1 - Mrezague Fatiha Habali¹: MQEMADD, f. mrezague@univ-djelfa.dz

2 -MQEMADD, allamohamed875@gmail.com

جدلية العلاقة بين معدل التضخم والسيولة البنكية

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019

- مرزق فتيحة حبالي¹: طالبة دكتوراه، جامعة زيان عاشور بالحلقة، الجزائر.

- علة محمد²: أستاذ محاضر (أ)، جامعة زيان عاشور بالحلقة، الجزائر.

تاريخ النشر: 2022/06/10

تاريخ القبول: 2022/04/29

تاريخ الإرسال: 2022/02/26

ملخص

يسعى هذا المقال لمعالجة وإبراز ومعرفة جدلية العلاقة بين معدل التضخم والسيولة البنكية للفترة الممتد من 2001 إلى غاية 2019 في الجزائر، حيث تم استعراض واقع السيولة البنكية والتضخم في الجزائر، والحلول التي اقترحتها بنك الجزائر لتقليص من السيولة والتحكم في معدلات التضخم وكانت الدراسة قياسية معتمدين في ذلك على برنامج فيوز E-views10. بينت هذه الدراسة أن هناك تأثير من السيولة البنكية على معدلات التضخم، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على كل من المتغير سيولة البنكية BL ونموذج ARDL، حيث كان المتغير المستقل هو السيولة البنكية والمتغير التابع هو التضخم INF، وهنا يمكن القول أن هناك توجد علاقة تكامل مشتركة وسببية ما بين التضخم والسيولة البنكية، وتوجد علاقة طويلة الأجل بين السيولة البنكية والتضخم، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية هامة ومعنوية بين السيولة البنكية والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، ونشير هنا إلى وجود أثر معنوي للمتغير السيولة على التضخم والنتيجة التي توصلنا إليها هي العلاقة الطردية بين التضخم و السيولة.

الكلمات المفتاحية: السيولة البنكية، تضخم، نموذج ARDL، الجزائر.

التصنيف: JEL، E52، C57، E31.

- مقدمة:

التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها بلدان العالم دون استثناء سواء كانت هذه البلدان نامية أو متقدمة، وتكاد تكون هذه الظاهرة متصفة بالانتظام والتكرار، ومعدلات التضخم المرتفعة هاجس يخيف اقتصاديات العالم، لأن له آثار كبيرة ومتفاوتة من بلد إلى آخر لأن وجوده يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة ويحد من نمو اقتصادها وينهك حتى مواطنيها والجزائر كغيرها من الدول عانت و مازالت تعاني من مشكلة ارتفاعه نظرا لعدم استقرارها السياسي في مرحلة معينة وعدم تنوع اقتصادها وضعف جهازها الإنتاجي وعدم كفاءة نظامها البنكي وعدم قدرة على استجابة الطلب الكلي هذا من جهة وإلى عوامل أخرى متعلقة بتعارض السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية) وما زاد الظاهرة تعمقا هي

1- مرزق فتيحة حبالي، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة،

f.mrezague@univ-djelfa.dz

2- مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة،

allamohamed875@gmail.com

تلك السياسة المنتهجة في تمويل الخزينة العمومية والمتمثلة في التمويل الغير تقليدي أي طبع نقود بدون مقابل اقتصادي فعلي على أرض الواقع وأيضا الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا التي هزت اقتصاديات العام.

كما يحظى موضوع السيولة البنكية اهتماما لإدارات المصرفية والسلطة النقدية والرقابية التي يقع على عاتقها مسؤولية رقابة وسلامة العمل المصرفي والسهر على ضمان حقوق كل الأطراف ذات علاقة، والجزائر ذات اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عائد البترول، فقد عرف تغيرات في سيولتها البنكية و المتمثلة في الفائض انطلاقا من 2002 واستمر هذا لدرجة أنه أصبح مشكلاً هيكلياً وسببه ارتفاع مستويات أسعار البترول في تلك الفترة فألزم البنك المركزي التدخل لسيطرة عليها والتحكم فيها، وبحلول 2014 انقلبت الموازين وانخفضت السيولة البنكية بدرجة كبيرة لنفس السبب وهو انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة المشكلة التالية:

الإشكالية الرئيسية:

هل هناك أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والسيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2001 م - 2019 م؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة المتبادلة بين السيولة البنكية ومعدلات التضخم؟
- هل السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين السيولة البنكية والتضخم؟
- ما هي الحلول التي اعتمد عليها بنك الجزائر لتقليص من آثار السيولة المصرفية على التضخم؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة تكامل مشترك وسببية ما بين التضخم والسيولة البنكية.
- المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار ADF .
- توجد علاقة طويلة الأجل بين السيولة البنكية والتضخم.
- اعتمد بنك الجزائر على أدوات لسيطرة على حجم السيولة المصرفية والتحكم في معدلات التضخم مثل معدل الاحتياط القانوني، أداة استرجاع السيولة، أداة الوديعه المغلة للفائدة.

أهداف الدراسة:

ترتكز الأهداف التي جاءت بها الدراسة فيما يلي:

- توضيح مدي استقرارية للسلاسل بين معدلات التضخم والسيولة البنكية.
- التطرق لآثار تطور السيولة البنكية في الجزائر وارتفاع معدلا التضخم بسببها، والحلول التي اعتمد عليها بنك الجزائر لتقليص حجم السيولة والسيطرة على التضخم.
- توضيح العلاقة التفاعلية المتبادلة بين السيولة البنكية ومعدلات التضخم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع لأن الجزائر من بين الدول النامية ذات الاقتصاد الهش التي تعرف ارتفاع مستمرة في معدلات التضخم والسبب الأساسي لهذا الارتفاع هو ضخ الأموال في الاقتصاد الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية أي أن السيولة المصرفية هي أحد أهم الأسباب في ارتفاع معدلات التضخم.

المنهج المستعمل في الدراسة:

اعتمدنا على منهج تحليلي قياسي لكون هذه الدراسة تحتاج إلى ذلك حيث في المحور الأول والثاني كانا حول الجانب النظري لكل من السيولة المصرفية والتضخم وأثر السيولة البنكية في الجزائر على معدلات التضخم والسياسة المتبعة لتقليص هذه الآثار أما المحور الثالث وهو أهم محور حيث كانت الدراسة قياسية حدد فيها أثر السيولة المصرفية على معدلات التضخم معتمدين في ذلك على متغيرين اقتصاديين لإثبات جدلية العلاقة بينهما هما السيولة البنكية ومعدلات التضخم.

تقسيمات الدراسة: قسمة هذه الدراسة إلى ثلاث محور حيث عنوان:

المحور الأول: الإطار النظري للتضخم والسيولة البنكية.

المحور الثاني: العلاقة التفاعلية المتبادلة بين السيولة البنكية ومعدلات التضخم في الجزائر.

المحور الثالث: دراسة قياسية لحل مشكلة جدلية العلاقة بين سيولة البنكية ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001 م - 2019 م.

الدراسات السابقة:

- دراسة (حسين بالعارية ، عبد السلام بلبالي، 2017) بعنوان: تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014 ، حيث استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال مقاله شخص واقع فائض السيولة المصرفية لدي البنوك الجزائرية، وعرض تقييمه لأدوات السياسة النقدية التي أستخدمها في مواجهة فائض السيولة خلال هذه الفترة وهي سعر الخصم والاحتياط الإجمالي واسترجاع السيولة والتسهيلات على الودائع المغلة للفائدة، وكانت نتائج دراسته أن أداة سعر الخصم لم تكن فعالة ونشطة منذ

بداية فائض السيولة أما أداة استرجاع السيولة التسهيلية على الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الإيجابية كانت فعالة ونشطة في تعقيم فائض السيولة حسب الترتيب.

- دراسة (محمد نواف عايد، 2019) بعنوان: دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في البورصة فلسطين للمدة 2010 - 2017، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الاستقرائي، ونتائج الدراسة إلى عدم استقرار في البيئة الاقتصادية الفلسطينية والتي أثرت على نتائج الأداء للسيولة والربحية، وكانت أعلى مؤشر السيولة في البنوك الإسلامية العربية نسبة 55,667 %، أما مؤشرات الربحية كانت أفضل النتائج في بنك فلسطين، وهنا أكد الباحث أن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية أكثر من البنوك التجارية لعدم مقدرتها على توفير السيولة في أي وقت.
- دراسة (إبراهيم خويلد، احمد سلامي، وليد صاحب، 2019) بعنوان: معدلات التضخم المحفزة للنمو الاقتصادي: مقارنة نموذج العتبة من الجزائر، وكانت فترة الدراسة 2000 - 2018 وتم استخدام نماذج العتبة TAR بانتقال الفوري حيث الجزء الديناميكي هو معدل النمو الاقتصادي وافترض أنه والحد الثابت غير متأثرين بتغير الأنظمة، في حين يتأثر معدل التضخم بمتغير العتبة المتمثل في لوغاريتم معدلات التضخم وأفرزت النتائج أن معدل التضخم المحفز للنمو الاقتصادي في الجزائر محصور بين 0.422 - 1.02 % فصيلا أي بين 1.688 - 4.08 % سنويا، وهي عتبة قريبة من معدلات المسجلة في الدول الصناعية.
- دراسة (وفاء رضاني، عقبة ريم، 2020) بعنوان: التنبؤ بمسار التضخم في إطار التمويل غير التقليدي في الجزائر دراسة قياسية، حيث هدفت الدراسة إلى التنبؤ بالمستويات المستقبلية للتضخم في الجزائر من سنة 2018 إلى غاية 2022 وذلك باستخدام نموذج ARIMA وتوصلت الدراسة أن المستويات المستقبلية للتضخم سجلت حركة متواصلة في مستوياتها ووصلت إلى حدود 9.68 % خلال سنة 2022 وهي تعكس ضعف السياسات الاقتصادية مع غياب التنسيق فيما بينها في مواجهة التضخم من جهة ومن جهة أخرى خطورة التمويل الغير التقليدي الذي زاد من حدة التضخم.
- لكن هنا دراستنا مختلفة كليا عن الدراسات السابقة لكوننا نعالج تلك العلاقة الجدلية للسيولة المصرفية على معدلات التضخم للفترة الممتدة 2001 إلى غاية 2019 من خلال واقع السيولة البنكية والتضخم في الجزائر، وإبراز آثاره الاقتصادية والمالية والاجتماعية معتمدين في ذلك على برنامج E-views 10 وARDL ومتغيرات الدراسة هما السيولة البنكية ومعدل التضخم لفترة الدراسة.

I- الإطار النظري للتضخم والسيولة البنكية:

التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها بلدان العالم دون استثناء سواء كانت اقتصاديات نامية أو متطورة، كما تعتبر السيولة المصرفية غطاء الأمان للبنوك التجارية التي من خلالها تغطي التزاماتها، لكن إذا فاقت السيولة مصرفية الحجم المناسب يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وهذا أثر سلبي تعاني منه معظم الاقتصاديات النامية.

I-1- مفهوم التضخم:

تعددت وتنوعت تعريف التضخم لكنها كلها تصب في معني واحد، ولذلك نذكر أهم التعريف المذكورة.

I-1-1- تعريف التضخم:

لقد اختلف العديد من الاقتصاديين على إعطاء تعريف وافي للتضخم لكونه مرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر عليه مثل حجم الكتلة النقدية وسعر الصرف، التوظيف الكامل، العرض والطلب، البطالة رأس المال... الخ، ومن بين هذه التعاريف نذكر: "التضخم حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". (الزيري، 2011، صفحة 32)، وأيضاً يعرف " أن التضخم لا يقصد به الارتفاع في جميع أسعار السلع والخدمات بنفس النسبة *à the same proportion*، بل المقصود هنا أن تكون أسعار السلع والخدمات في المتوسط قد ارتفعت نسبياً خلال فترة زمنية معينة. (محمد سعيد، 2012، صفحة 440)، كما يتفق معظم الاقتصاديين على أن التضخم يعرف على أنه ارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، كما أن التضخم يعتبر ظاهرة مزدوجة تعكس أحدهما الأخرى تتمثل في تآكل القوة الشرائية لوحدة النقد، وارتفاع مستوى العام للأسعار. (عبد الرزاق حسين و اكرم محمود، 2014، صفحة 232)، التضخم الذي يعرف بالارتفاع المستمر في الأسعار إنما هو ظاهرة نقدية وفقاً لآراء المدرسة النقدية. (محمد احمد ، 2018، صفحة 21).

I-2-1- أسباب التضخم:

حسب النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم فإن زيادة الطلب الكلي تعتبر من أهم أسباب التضخم (النظرية الكينزية) ويستند هذا التفسير إلى قانون العرض والطلب، حيث أن سعر السلعة يتحدد في السوق عندما يتعادل الطلب على السلع مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب الكلي لسبب من الأسباب مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل من زيادة الطلب) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة. بتعميم هذه القاعدة على مجموع السلع والخدمات يمكن القول بأن زيادة الطلب على جميع السلع والخدمات أو جزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بالتضخم الطلب، ومن الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب نجد زيادة إنفاق الأفراد الذي غالباً ما يخصص للاستهلاك على حساب الادخار، زيادة النفاق المشروعات الموازنة مع تنامي استثماراتها، وأيضاً زيادة الإنفاق الحكومي بغرض رفع الأجور أو مواجهة النفقات المختلفة، ومن أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي أيضاً إلى حصول التضخم نجد:

- العجز العام في الميزانية العامة: أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات بالكمية التي تفترضها الحكومة من البنك المركزي وتطرحها في التداول بدون تغطية، ويترتب على ذلك أثرها ازدياد الطلب الكلي الفعلي مع ثبات الإنتاج الحقيقي.

- الزيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية: حيث يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى تزايد المستمر والكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات.

- انخفاض سعر الفائدة: حيث يشجع انخفاض معدل سعر الفائدة على فتح باب الاعتمادات، مما يزيد من فرض الاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة.

- زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات وخاصة الأجور، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة أي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

- استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج: حيث يمكن ارتفاع الأسعار في الأسواق الأجنبية على الأسعار في الأسواق المحلية بفعل الاستيراد، أي أن هناك عملية استيراد التضخم. (يحي عبد الله، 2014، صفحة 84)

I-1-2- آثار التضخم:

إن للتضخم آثار تظهر جليا في الزيادة المتواصلة للأسعار (المستوي العام للأسعار) وفي تدهور قيمة النقد وانخفاض القدرة الشرائية ونتيجة لارتفاع الأسعار يصبح من الأحسن للمنتجين عدم الإنتاج بسبب تكلفتها العالية والتوجه نحو الاستيراد لتكالييفها الأقل نسبة عن تكاليف إنتاجها، إذاً فالتضخم يقتل اقتصاد الدول ويغلق أبواب الاستثمار لغلاء أسعار عوامل الإنتاج ويعرقل عملية التنمية ويزيد الآفات الاجتماعية كانتشار الفقر بشكل مرعب. (نصيرة، 2018، صفحة 40).

I-2- مفهوم السيولة البنكية:

تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان بالنسبة لأي بنك، لذلك تسعى البنوك في مختلف دول العالم إلى ضمان كفايتها لتغطية التزاماتها بشكل فعال وملائم، وسنستعرض فيما يلي إلى مفهوم السيولة في البنوك التجارية.

I-2-1- تعريف السيولة البنكية:

تعني السيولة في معناها المطلق " النقدية " أما في معناها الفني قابلية الأصل للتحويل إلى نقد بسرعة وبدون خسارة. (توفيق، 2011، صفحة 269)،

ويعرف Beziade السيولة البنكية على أنها " النقود المركزية التي بحوزة البنوك التجارية، وتشكل من الرصيد الدائن للمصرف التجاري لدي بنك المركزي ولدي البنوك الأخرى، إضافة إلى الرصيد النقدي في خزينة البنك التجاري". (Aftis, 2013)

تعني السيولة للمنشأة الاقتصادية مدي القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية في أي وقت وبدون خسارة فتعبر السيولة عن توفر النقدية اللازمة لسداد التزامات البنكية قصيرة الأجل. (طارق عبد العالي، 2012، صفحة 11) السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأساس وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدي المصرف أو إمكانية الحصول عليها عن طريق تسهيل بعض أصول المصرف وتحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر. (سعيد عبد السلام، 2013، صفحة 109)

السيولة هي قدرة المصرف على تمويل في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون تحمل أية خسارة في مقابل. (سلطة النقدية الفلسطينية، 2016)

I-2-2- أهمية السيولة البنكية:

تمثل السيولة البنكية أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراره ونموه، لذا للسيولة أهمية بالغة نوجزها فيما يلي:

- تمثل أهمية لإكساب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملين معه (عملاء، مستثمرين، جهات رقابية....) وتعزيز ثقتهم.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر التمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها وتجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.
- تؤدي إدارة السيولة برشاده إلى زيادة ربحية البنك وقدرته على البقاء والنمو.
- تعد السيولة البنكية مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمودعين والإدارة. (محاد، 2012، صفحة 13)

إيجابيات وسلبيات السيولة البنكية:

للسيولة المصرفية إيجابيات كما لها سلبيات

أولا: إيجابيات السيولة البنكية:

- يمكن استخلاص إيجابيات احتفاظ البنك بالسيولة في النقاط التالية:
- تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية تجنب البنوك خطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس.
- تتيح عملية التحكم في إدارة السيولة للبنوك المرونة في الخيار حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل.
- تعتبر السيولة مؤشر لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين وبالتالي تعزيز الثقة في البنك.
- مواجهة الظروف الطارئة غير متوقعة وغير الوردية في الخطة حيث نجد رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعو إلى وجود تدفقات نقدية خارجية.
- تجنب البنك البحث عن مصادر تمويل تكون في الغالب تكلفة.
- تعتبر مؤشرات إيجابية للبنك في السوق المالي وللمحليين والمصنفين والجهات الرقابية.

ثانيا: سلبيات السيولة البنكية:

إن للسيولة البنكية سلبيات إذ لم تكن الحاجة إليها، مثل عدم المقدرة على استثمارها بشكل مطلوب، حيث يضطر البنك إما لعدم استثمارها أصلا أو توظيفها في استثمارات ذات ربح أقل، وبالتالي تظهر نتائج البنك الأثير على شكل غير مرضي، مما يؤثر على سمعته أمام البنك المركزي وهيئات التصنيف، المودعين، وهذا بدوره يؤدي بالمودعين للاتجاه لبنوك الأخرى ولاسيما في ظل وجود منافسة قوية. (براضية، 2011، صفحة 05)

II- العلاقة التفاعلية المتبادلة بين السيولة المصرفية ومعدلات التضخم في الجزائر:

عرفت السيولة المصرفية في الجزائر تطورات فأحيانا كانت ايجابية وأحيانا أخرى كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الوطني كما أنها اعتمدت على أدوات مختلفة للسيطرة عليها.

II-1- مدخل تاريخي لتطور السيولة المصرفية والتضخم في الجزائر:

شهدت الفترة 2001 – 2014 ارتفاع محسوسا في معدلات التضخم بداية من 2001 وهي سنة التي شهدت بروز فائض السيولة البنكية مما رفع معدلات التضخم إلى 4.22 %، والتراجع المسجل سنة 2002 كان بسبب تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، على عكس سنة 2003 الذي سجل ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وفي 2004 كان سبب التضخم التزام الدولة بتمويل البرنامج الضخم للاستثمار العمومي (الإنعاش الاقتصادي) أما ارتفاع التضخم المسجل سنتي 2007 و 2008 يعود نسبيا بالأساس إلى التضخم المستورد بسبب قفزة التضخم على مستوى العالمي بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، حيث عرفت سنة 2007 زيادة استيراد المنتجات الزراعية وتضخم تكاليف الاستيراد فهو تضخم مستورد، وبالنسبة لسنة 2009 فقد سجل التضخم ارتفاع ملحوظ بنسبة 5.34 % والذي كان مباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار، مع ارتفاع ملحوظ في الواردات من الخدمات حيث قفزت من 4.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 11.68 مليار دولار سنة 2009. (صالح ، 2020، صفحة 421)، وبقي معدل التضخم مرتفع إلى غاية 2012 حيث قدر 8.85 % ولتوضيح أكثر لارتفاع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2012 هو ارتفاع أسعار خدمات النقل والبناء والاتصال، ارتفاع أسعار المحروقات وما ترتب عن أزمة مالية عالمية لسنة 2008 من انسياب تضخم من الخارج، فقد أدت هذه الأزمة المالية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو نظير الدولار وهو مآثره على الواردات الجزائرية كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر، انخفاض تنافسية الأسواق واحتكار القلة بالنسبة لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وانسياب التضخم المرتفع من الدول المصدرة، كلها عوامل أدت إلى ارتفاع التضخم، وفي سنة 2013 عرفت مستويات التضخم تراجعا واضحا حيث بلغ 3.26 % وهو ادني مستوى عرفته الجزائر منذ 07 سنوات ويرجع هذا إلى تراجع أسعار المواد الغذائية التي بلغت مستوى 3.18 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بسنة 2006 بالإضافة إلى انخفاض أسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة، أما في 2014 فقد وصلت مستويات التضخم تباطئا إلى مستوى 2.92 % ثم ارتفعت خلال 2015، 2016، 2017 إلى 4.87 % ، 6.4 % ، 5.6 % على الترتيب نتيجة لارتفاع السلع المستوردة من جهة وإلى تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي من جهة أخرى. (وفاء و رمي، 2020، صفحة 89)، وقالت إدارة الجمارك في بيان أن معدل التضخم بلغ 2 % في 2019 وكان في 2018 يقدر ب 4.3 % وهذا راجع لنفس الإشكال السابق لسنوات الفارطة بالإضافة أن الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية منذ 5 سنوات ونصف بسبب تراجع أسعار النفط في سوق الدولية حيث فقدت نحو نصف النقد الأجنبي حيث انخفض من 65 مليار دولار في 2014 إلى حوالي 35 مليار دولار في 2019 (الديوان الوطني للإحصائيات ، 2020)

كما أن تزايد المستمر للسيولة البنكية من سنة لأخرى ابتداء من 2001 إلى غاية 2014 نجد انتقال فائض السيولة من 193.3 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 298.4 مليار دينار سنة 2002 ليقفز إلى 611.2 مليار دينار سنة 2003 ثم 1146 مليار دينار سنة 2006 ليشهد سنتي 2007 و2008 ارتفاع قياسي حيث وصل إلى 2000.18 و2845.95 مليار دينار تواليًا نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية كما ذكرنا سابقًا ثم انخفض سنة 2009 إلى 2447.36 مليار دينار، ليعود الارتفاع مجددًا سنة 2010، حيث انتقل إلى 2549.1 مليار دينار، وتواصل الارتفاع إلى غاية 2012 أين وصل إلى 2876.26 مليار دينار لنخفض سنة 2013 إلى 2692.99 مليار دينار بسبب تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بالرغم من الارتفاع الطفيف لودائع المؤسسات و الأسر واحتواء نفقات الميزانية قبل أن يعود الارتفاع من جديد سنة 2014 أين بلغ 2730.1 مليار دينار، ويعود هذا تزايد أساسًا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إضافة إلى سياسة المالية التوسعية المتبعة خلال هذه الفترة من خلال البرامج التنموية المسطرة، وكذلك القروض الممنوحة من طرف الخزينة العمومية للبنوك العمومية لتخفيض ديونها وإعادة رسميتها استعدادًا لفتح رأسمالها، والذي الغي لاحقًا، لكن ابتداء من سنة 2015 عرف فائض السيولة انخفاض حاد حيث سجل خلال هذه السنة 1832.6 مليار دينار، ليواصل التراجع سنة 2016 أين وصل إلى 820.9 مليار دينار أي بانخفاض قدره 69.93% خلال سنتين فقط ويعود ذلك أساسًا إلى تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإتباع الحكومة الجزائرية سياسة اقتصادية حذرة بغية الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، (كريم، 2018 - 2019، صفحة 160)

غير أن هناك أسباب وعوامل أخرى ساهمت في هذه الوضعية خلال الخمس سنوات الأخيرة تمثلت أساسًا في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، حيث في 2019 وصلت إلى أكثر من 25.2% حيث انخفضت السيولة البنكية سنة 2018 من 1.557.6 مليار دينار إلى 1.100.8 مليار دينار سنة 2019. (عبد القادر، 2021، صفحة 284) (انظر الشكل رقم 01 في الملحق).

II-2- السياسة والحلول المقترحة من بنك الجزائر لتقليص آثار السيولة البنكية على معدلات التضخم: II-2-1- معدل الاحتياط القانوني:

يلزم بنك الجزائر البنوك بالاحتفاظ بنسبة محددة من ودائعها على شكل سائل، فبنك الجزائر يتدخل دائما في رفع معدلات الاحتياطي القانوني وهذا تماشيا مع فائض السيولة بداية من سنة 2001 الذي شهد ارتفاع مستمرا وقد ساهمت هذه الأداة بامتصاص كميات كبيرة من السيولة الزائدة التي شهدتها البنوك.

II-2-2- أداة استرجاع السيولة:

قام بنك الجزائر في افريل 2002 بإدخال أداة جديدة تمثلت في استرجاع السيولة على بياض على شكل صفقات آنية، وهي عبارة عن أداة تمكن بنك الجزائر من دعوة البنوك لإيداع مبلغ من السيولة لديه تحت صيغة ودائع تتراوح آجال استحقاقها من 24 ساعة إلى سنة مدرة لفوائد بمعدل ثابت أو متغير، وفي حالة أسعار الفائدة الثابتة يشير بنك الجزائر إلى هذا المعدل مقدما ، وتم كذلك إدخال أداة استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر في 2013 وبقيت ثابتة خلال الفترة 2013 – 2015 عند نسبة 1.5 % ، وتعتبر أداة استرجاع السيولة أكثر مرونة من أداة الاحتياط الإلزامي ، لأنه يمكن تعديلها يوميا كما أنها غير إلزامية ، فكل بنك يمكنه المشاركة في العملية وفقا لوضعية السيولة لديه.

II-2-3- أداة تسهيل الوديعة المغلة للفائدة:

في أوت 2005 تم إدخال هذه الأداة لتضاف إلى كل من الأدواتين الاحتياطي القانوني واسترجاع السيولة، وهي تتمثل في إيداع البنوك التجارية في حسابها لدي بنك الجزائر بمبالغ من السيولة لأجل، مقابل الحصول على فوائد. وقد تم استحداث هذه الأداة من أجل احتواء فائض في البنوك التجارية الجزائرية، والتي تسمح بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدي بنك الجزائر، حدد معدل هذه التسهيل عند 0.3 % بين 2005 و 2006 ثم 0.75 % بين 2007 و 2008 ليتم تنزيله إلى 0.3 % في الفترة 2009 – 2015. (سارة و سعدية ، 2020، الصفحات 89 – 91)

II-3- مساهمة الأدوات التي اعتمد عليها بنك الجزائر في امتصاص السيولة:

- ساهمت أداة الاحتياط القانوني في امتصاص ما يعدل 36.02 % في سنة 2014 وارتفع مبلغ السيولة الممتصة من 122.2 مليار دينار إلى 1023.9 مليار دينار، وبالرغم من استخدام أداة الاحتياط الإجباري وزيادة معدلاتها إلا أن فائض السيولة البنكية استمر في الارتفاع، فتطلب الوضع بتدخل بنك الجزائر بأساليب أخرى وعليه تم استخدام أدوات أخرى وفقا لسياسة تسمى بالضبط الدقيق كاسترجاع السيولة أو تسهيلات الودائع ويلجأ إليها أيضا عندما يستمر ارتفاع الفائض بالرغم من استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية. (Abbes, 2016, p. 214)

- لقد سمح الاستعمال المتزايد لأداة استرجاع السيولة بامتصاص كميات هامة من السيولة البنكية إلا أنها لم تكن قادرة على امتصاص كل الفائض، ويمكن إرجاع ذلك لطابعها الغير الإلزامي حيث توظف البنوك سيولتها اختياريا في مناقصات استرجاع السيولة. (Banque d'Algerie , 2021)

- ساهمت أداة تسهيل الودائع في امتصاص نسبة معتبرة من الاحتياطات الحرة للبنوك التي بلغت سنة 2008 مستوى 1400.4 مليار دينار وهو أعلى مبلغ تم امتصاصه مقارنة بالأدوات الأخرى، وهذا ما بين أهمية الأداة وتراوحت نسبة السيولة الممتصة ما بين 7% و48%. (وردة و عبد المجيد، 2020، صفحة 12)

III- قياس العلاقة الجدلية بين معدل التضخم والسيولة البنكية لحالة الجزائر للفترة 2001-2019:

إن الدراسة القياسية تمر بمراحل متعددة انطلاقا من الاستقرار وصولا إلى دراسة العلاقة في المدى القصير والطويل لذلك حاولنا في هذا البحث إعطاء فكرة عن كل مرحلة.

III-1- تحديد متغيرات النموذج: وهي كالتالي:

- المتغيرات المستقلة: في دراستنا يوجد متغير مستقل وهو: السيولة البنكية ونرمز لها بال رمز BL.

- المتغير التابع: ويتمثل في معدل التضخم ونرمز له بالرمز INF.

استعملنا في دراستنا بيانات تغطي الفترة 2001-2019، واعتمدنا في جلب المعطيات على بنك الجزائر الديوان الوطني للإحصاء مع العلم أنه تم تحويل كل المتغيرات من سنوية إلى ربع سنوية من أجل أن تكون الدراسة أكثر وضوحا ودقة.

III-2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لاختبار استقرارية الزمنية نستخدم اختبار ديكي-فولر الموسع (Test Dickey. Fuller Augmentés) وذلك بتوضيح صفة الاستقرارية أو عدم الاستقرارية للسلسلة الزمنية، قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة عن طريق اختبار (ADF) حيث أثبتت كل المتغيرات مستقرة عند المستوي عند المستويات 1%، 5%، 10%. وهذا أعلى تقدير بعد الفروق الأولى لأن سلاسل غير مستقرة في حالتها الأصلية وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي رقم (01) حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (01): إجراء اختبار: ADF

1st difference				Level				المتغيرات
Result	None	Trend and intercept	Intercept	Result	None	Trend and intercept	Intercept	
Stationary	-5.209010	-	-	Not	-1.208542	-3.265166	-2.942078	INF
		5.005054***	5.044509**					
Stationary	-2.959062***	-3.866592**	-2.864501*	Not	-0.390064	-0.0846399	-1.620092	LB

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على برنامج E-views 10

حيث أثبت الاختبار أن:

INF: مستقرة عند المستوي 1 %، أما LB مستقرة عند المستوي في كل من 1 %، 5 %، 10 % وبالتالي هي معنوية، وباختصار المتغيرات مستقرة بعد اخذ الفرق الأول باستخدام اختبار ديكي- فور الموسع. (انظر الشكل 01 الملحق)

III-3- تحديد فترات الإبطاء المثلي وتقدير نموذج الدراسة ARDL:

III-3-1- تحديد عدد التأخيرات في نموذج ARDL: لتحديد عدد التأخيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج في الجدول رقم (02): حيث قمنا بتحديد فترة الإبطاء المثلي من خلال اقل قيمة لمعيار (AIC) وتحصلنا على النموذج التالي وهو الأمثل (4.4). ARDL.

الجدول رقم (02): تحديد عدد التأخيرات في نموذج ARDL

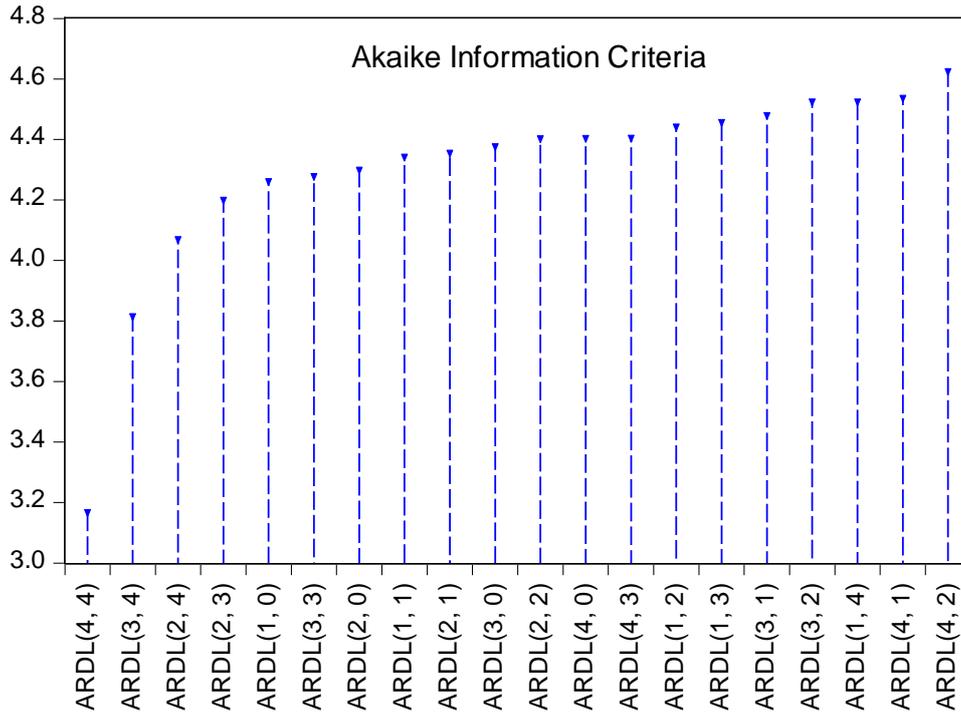
el	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
-13.751679	3.166891	3.638924	3.161862	0.677516	ARDL(4, 4)	
-19.607682	3.814358	4.239188	3.809832	0.413289	ARDL(3, 4)	
-22.518785	4.069171	4.446798	4.065149	0.258609	ARDL(2, 4)	
-24.494933	4.199324	4.529748	4.195805	0.155721	ARDL(2, 3)	
-28.956210	4.260828	4.402438	4.259320	-0.020303	ARDL(1, 0)	
-24.079276	4.277237	4.654864	4.273214	0.087130	ARDL(3, 3)	
-28.243227	4.299097	4.487910	4.297086	-0.012119	ARDL(2, 0)	
-28.562251	4.341634	4.530447	4.339622	-0.056100	ARDL(1, 1)	
-27.665082	4.355344	4.591361	4.352830	-0.030734	ARDL(2, 1)	
-27.822590	4.376345	4.612362	4.373831	-0.052609	ARDL(3, 0)	
-27.018230	4.402431	4.685651	4.399414	-0.050624	ARDL(2, 2)	
-27.023686	4.403158	4.686378	4.400141	-0.051389	ARDL(4, 0)	
-24.029591	4.403946	4.828776	4.399420	-0.057983	ARDL(4, 3)	
-28.306671	4.440890	4.676906	4.438375	-0.122789	ARDL(1, 2)	
-27.419511	4.455935	4.739155	4.452918	-0.108368	ARDL(1, 3)	
-27.595310	4.479375	4.762595	4.476358	-0.134655	ARDL(3, 1)	
-26.927540	4.523672	4.854095	4.520152	-0.167746	ARDL(3, 2)	
-26.931611	4.524215	4.854638	4.520695	-0.168380	ARDL(1, 4)	
-27.020482	4.536064	4.866488	4.532545	-0.182307	ARDL(4, 1)	
-26.682471	4.624329	5.001956	4.620307	-0.291664	ARDL(4, 2)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

III-3-2- اختيار الفجوات الملائمة في نموذج القياس:

نلاحظ من الشكل (02) إن فترات الإبطاء المثلي هي الموافقة لأقصر عمود على اليسار وهذا يعني أن النموذج الأمثل هو (4.4) ARDL وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك أو اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التضخم كمتغير تابع والسيولة البنكية كمتغير مستقل.

الشكل رقم (02): نتائج تحديد فترات الإبطاء للنموذج:



المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على برنامج E-views 10

III-4- اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

تتطلب اختبارات التكامل المشترك السابقة أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، كما أن النتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيراً، ونتيجة لهذين المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة للتحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم الاستعانة باختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال برنامج Eviews10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

تظهر النتائج أن قيمة F-statistic المحسوبة 10.41488 أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مختلف درجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة علاقة طويلة الأجل بين التضخم والسيولة البنكية.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك خلال الفترة 2001 – 2019				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	10.41488	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	15	10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

III-5- تقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ:

نظرا لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإنّ هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات، الجدول الموالي يبين نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفق منهجية ARDL

الجدول رقم (04): معادلة الأجل الطويل وفق منهجية ARDL				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LB	0.001155	0.000116	9.982782	0.0002
C	2.068363	0.223977	9.234706	0.0003
EC = INF - (0.0012*LB + 2.0684)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ أن المتغير الدراسة ذات معنوية إحصائية عند المستوي 1 % وجاء التأثير هذه المتغير بالإيجابي على التضخم كما أن قيمة الثابت C جاءت معنوية أي ذات دلالة إحصائية عند 1 % وقيمتها الاقتصادية تساوي 2.06 وهي تمثل قيمة التضخم في حالة انعدام تأثير السيولة البنكية وهي حالة استثنائية من المستبعد حصولها في الواقع الاقتصادي. وانطلاقاً من هذه النتائج في هذا الجدول ويمكن كتابة معادلة الأجل الطويل للتضخم بدلالة السيولة البنكية بالصيغة الرياضية التالية:

$$INF = 2.068363 + 0.001155 LB$$

أما نتائج العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) فقد جاء ضمن الجدول (05) على النحو التالي:

الجدول رقم (05): نموذج تصحيح الخطأ				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	2.591205	0.510716	5.073668	0.0039
D(INF(-2))	1.690065	0.410562	4.116463	0.0092
D(INF(-3))	0.781665	0.247706	3.155614	0.0252
D(LB)	0.000273	0.000559	0.488068	0.6462
D(LB(-1))	-0.004027	0.000955	-4.216653	0.0084
D(LB(-2))	-0.002443	0.000616	-3.963586	0.0107
D(LB(-3))	-0.004659	0.001020	-4.568992	0.0060
CoIntEq(-1)*	-4.162678	0.629392	-6.613811	0.0012

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

أما معامل حد تصحيح الخطأ والظاهر في الجدول * CoIntEq (-1) قد ظهر بإشارة سلبية ومعنوي عن كل مستوي $0.0012 = Prob$ مما يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل أما قيمة -4.16 فهي تقيس سرعة العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 4.16 في الفترة الواحدة أي عندما ينحرف معدل التضخم خلال الفترة $T-1$ عن قيمته التوازنية طويلة الأجل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 4.16% من اختلال في الفترة T إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل.

III-6-الاختبارات التشخيصية.

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية تم القيام بالاختبار التالي:

يشير اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) بين الأخطاء العشوائية، إلى أن قيمة الإحصائية $f=7.914328$ خلال الفترة والاحتمال المقابل لها أكبر من 10% أي وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار وهذا ما يبينه الجدول.

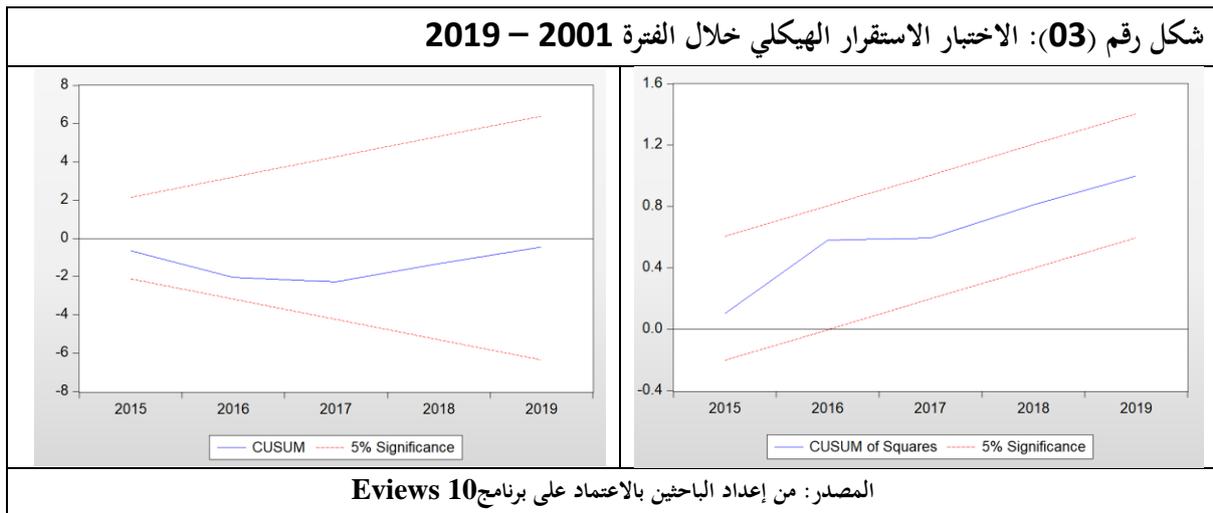
الجدول رقم (06): اختبار الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين خلال الفترة 2001 - 2019			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	7.914328	Prob. F(2,3)	0.0636
Obs*R-squared	12.61003	Prob. Chi-Square(2)	0.0018
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.845168	Prob. F(9,5)	0.1310
Obs*R-squared	12.54954	Prob. Chi-Square(9)	0.1841
Scaled explained SS	0.866470	Prob. Chi-Square(9)	0.9997

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من نتائج الجدول يتضح لنا أن قيمة $F\text{-statistic} = 2.845168$ باحتمالية تساوي 0.1310 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي لدالة النموذج المقدر. كما تبين الجدول أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين حيث جاءت قيمة $F\text{-statistic}$ تساوي 2.845168 عند مستوي احتمالية تساوي 0.1310 أي أكبر من مستوي معنوي 10 % هذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

III-7- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمت النموذج المقدر.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمت المقدرت لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة، إذا وقع الشكل البياني للاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% بعد تطبيق الاختبار على النموذج المقدر المدروس أظهرت النتائج أن (CUSUM) و (CUSUM SQ) ضمن الحدود الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى وبالتالي فهذا يعني أن نتائج التقدير باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) تتصف بالاستقرار الهيكلي أي عدم وجود تغيرات هيكلية لبينات التضخم والسيولة المصرفية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (2001 – 2019) ويعني ذلك أيضا هناك استقرار وتوافق لنتائج التقدير بين الأجلين القصير والطويل.



خاتمة:

اختبار الفرضيات:

-توجد علاقة تكامل مشترك وسببية ما بين التضخم والسيولة البنكية حيث تظهر النتائج أن قيمة $F\text{-statistic}$ أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مختلف درجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة ومنه علاقة طويلة الأجل بين التضخم والسيولة البنكية.

- المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار ADF حيث أثبتت كل المتغيرات مستقرة عند المستويات 1 %، 5 %، 10 % . وهذا أعلي تقدير بعد الفروق الأولى لأن سلاسل غير مستقرة في حالتها الأصلية.

- توجد علاقة طويلة الأجل بين السيولة البنكية والتضخم حيث المتغير الدراسة ذات معنوية إحصائية عند المستوي 1 % وجاء التأثير هذه المتغير بالإيجابي على تضخم كما أن قيمة الثابت C جاءت معنوية أي ذات دلالة إحصائية عند 1 % وقيمتها الاقتصادية تساوي 2.06 وهي تمثل قيمة التضخم في حالة انعدام تأثير السيولة البنكية وهي حالة استثنائية من المستبعد حصولها في الواقع الاقتصادي.

- اعتمد بنك الجزائر على أدوات لسيطرة على حجم السيولة المصرفية والتحكم في معدلات التضخم مثل معدل الاحتياط القانوني، أداة استرجاع السيولة، أداة الوديعة المغلة للفائدة وغيرها من الأدوات سواء كانت أدوات كمية أو نوعي.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تبين أن هناك تزايد مستمر للسيولة المصرفية من سنة لأخرى ويعود هذا التزايد أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والسياسة المالية التوسعية المتبعة خلال تلك الفترة ببرامج التنمية المسطرة آنذاك و القروض الممنوحة من طرف الخزينة العمومية للبنوك العمومية، وتذبذب معدلات تضخم من سنة لأخرى بسبب الظروف الاقتصادية السائدة حيث عند انخفاض معدل التضخم كان سببه أدوات سياسة النقدية المستخدمة في الجزائر من طرف بنك الجزائر وهي أدوات استرجاع السيولة وتسهيل الوديعة المغلة للفائدة في تحكم السيولة المصرفية وزيادة المعدلات يرجع إلى توسع في الإنفاق العمومي وزيادة الأجور، وفي الأخير يمكن القول أن البنك الجزائر استطاع إلى حد ما في التحكم في معدلات التضخم رغم ارتفاع المستمر للسيولة المصرفية وفي ظل ضعف الجهاز الإنتاجي.

التوصيات:

- ضرورة قيام البنك الجزائري بتطوير إطار فعال لإدارة السيولة بحيث يسمح في مراحل الرواج بامتصاص الفائض السيولة والتحكم في ضغوطات التضخمية واستقرار الأسعار.
- ضرورة جعل التضخم في الجزائر عند مستويات متدنية ومتحكم فيه حتى يتحقق النمو الاقتصادي ولزم على بنك الجزائر أن يراعي ذلك لأن ارتفاعه يكلف الكثير.
- اعتماد على سياسة استهداف التضخم كإطار جديد لإدارة السياسة النقدية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تحقيق نجاحها ووصولها إلى هدف محدد والمتمثل في تخفيض معدلات التضخم.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. ادوب سارة ، و قصاب سعدية . (03 06 2020). اشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في اطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001 - 2015 دراسة حالة بنك البركة و سوسيتي جينيرال . مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا ، الصفحات 83 - 96 .
2. الافندي محمد احمد . (2018). الاقتصاد النقدي والمصرفي (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الاردن : مركز الكتاب الاكاديمي.
3. الديوان الوطني للاحصائيات . (2020). doi:WWW.ORG.AE.
4. السهموري محمد سعيد. (2012). اقتصاديات النقود و البنوك (المجلد الطبعة الاولى). عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع.

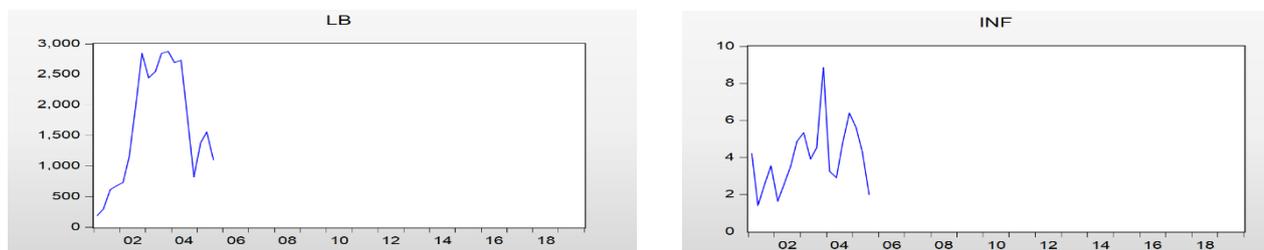
5. اويابة صالح . (2020). أثر حجز الميزانية على التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1980-2018 . مجلة الباحث ، صفحة 432-417 .
6. بن نافلة نصيرة. (2018). استهداف السياسة النقدية للتضخم - دراسة قياسية لحالة الجزائر 19970-2017. مجلة مجاميع المعرفة، الصفحات 184 - 203.
7. بوروشة كريم . (2018 - 2019). دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر 1990-2016 - اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
8. حساني عبد الرزاق حسين ، و الحوراني اكرم محمود. (2014). النقود و المصارف. سوريا : منشورات جامعة دمشق.
9. حسين بن سالم جابر الزبيدي. (2011). التضخم و الكساد (المجلد الطبعة الاولى). الاردن : مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
10. حكيم براضية. (2011). التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية مأكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم تسيير. شلف الجزائر: جامعة حسبية بن بوعلي.
11. حماد طارق عبد العالي. (2012). ادارة السيولة في الشركات و المصارف (قياس و ضغط السيولة) . الاسكندرية: الدار الجامعية .
12. خلة توفيق محب. (2011). الهندسة المالية - الاطار النظري و التطبيقي لانشطة التمويل و الاستثمار - . الاسكندرية : دار الفكر الجامعي .
13. رضاني وفاء ، و عقبة ريمي. (2020). التنبؤ بمسار التضخم في اطار التمويل غير تقليدي - دراسة قياسية 2000 - 2017 .- المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، الصفحات 83 - 101 .
14. روشو عبد القادر. (افريل , 2021). ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتائبية كبديل عن السيولة في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2010 ، 2020 - في ظل ازمة السيولة لصائفة 2020 . مجلة الاستراتيجية و التنمية ، الصفحات 276 - 293 .
15. سعيد سامي الحلاق. (2016). النقود والبنوك والمصارف المركزية. عمان، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
16. سلطة النقدية الفلسطينية. (2016). تعليمة رقم 07 لسنة 2016 بشأن تطبيق متطلبات كفاية راس المال وفق مقرر بازل 2 . <http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx>
17. شرشم وردة، و قدي عبد المجيد. (2020, 06 02). اتجاهات تعامل بنك الجزائر مع تطورات السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2016 . *Revue des Reformes economiques et integration en Economie Mondiale*
18. طارق عبد عال محاد. (2012). إدارة السيولة يف الشركات و المصارف و قياس وضبط السيولة. الاسكندرية: الدار اجلامعية.
19. قوري يحي عبد الله. (2014). محددات التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكليية 1970 - 2017. مجلة الباحث، الصفحات 83 - 95.
20. لفته سعيد عبد السلام. (2013). خصوصية العمل المصرفي. بغداد.
21. محب خلة توفيق. (2011). الهندسة المالية - الاطار النظر و التطبيقي لانشطة التمويل و الاستثمار - . الاسكندرية : دار الفكر الجامعي .

References in english

22. Abbes, A. (2016, 03). *Synthese sur la politique monetaire en Algerie et son evolution durant la periode 1990- 2015 . revue nour des etudes economiques .*
23. Aftis, H. (2013). *Analyse des causes de la surliquidite en Algerie et des methodes de sa gestion Magister en sciïences ecinomigues. Universite de Mouloud Mammeri . Tizi Ouzou, Algerie.*
24. Banque d'Algerie . (2021). *Indicuteurs du marche monetaire. 09 /06 /2021. doi:http://www . bank- of -algeria . dz /html/marche . ltm*

الملاحق:

الشكل رقم (01): التطور السيولة المصرفية والتضخم في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على برنامج E-views 10

الجدول رقم (07): استقرارية السلاسل الزمنية

	<u>At Level</u>		
		INF	LB
With Constant	t-Statistic	-2.9421	-2.2361
	Prob.	0.0601	0.2027
		*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2652	-0.8464
	Prob.	0.1037	0.9407
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2085	-0.3901
	Prob.	0.1990	0.5290
		n0	n0
	<u>At First Difference</u>		
		d(INF)	d(LB)
With Constant	t-Statistic	-4.6561	-2.8645
	Prob.	0.0025	0.0705
		***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3257	-3.8666
	Prob.	0.0999	0.0399
		*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8391	-2.9591
	Prob.	0.0001	0.0056
		***	***

المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على برنامج E-views 10

الجدول رقم (08) متغيرات الدراسة لكل من التضخم والسيولة البنكية للفترة 2001 – 2019

الوحدة: %، مليار دينار

السيولة البنكية LB	التضخم INF	السنوات
193.3	4.22	2001
298.4	1.141	2002
611.2	2.58	2003
673	3.56	2004
732	1.64	2005
1146	2.53	2006
2001.18	3.53	2007
2845.95	4.86	2008
2447.36	5.34	2009
2549.1	3.91	2010
2845.1	4.52	2011
2876.2	8.85	2012
2692.99	3.26	2013
2730.1	2.92	2014
1832.6	4.78	2015
820.9	6.4	2016
1380.6	5.6	2017
1557.6	4.3	2018
1100.9	2	2019

المصدر: من إعداد الباحثين معتمدين على إحصائيات كل من:

- البنك المركزي النشرة الإحصائية الثلاثية 2014، 2015، 2016: 2017، 2018، 2019.

-الديوان الوطني للإحصاء.

- التقارير السنوية 2017، 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.